تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني

(قـراءة أولـيـة)

د. نبيل كوكالي

مع تصاعد الأزمة في الخليج، يزداد الغموض حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، بحكم كونها اكثر المناطق في الشرق الأوسط، بعامة، حساسية وتأثّراً بالتقلّبات السياسية، والاقتصـادية، التي تشهدها هذه المنطقة بين الحين والآخر، ممّا يعرضها لانعكاسات خارجة على ارادتها كلّما حدثت أزمة جديدة في المنطقة، خاصة وان الاقتصاد الفلسطيني، في الاراضي المحتلة، يواجـه، في الوقت عينـه، مصـاعب كثيرة، ناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تمارسه سلطات الاحتـلال الاسرائيليـة، من أجـل ابقـاء الاراضي المحتلة سوقـاً استهلاكية للبضائع الاسرائيلية، والاعتماد على الأيدي العاملة العربية الرخيصة؛ وأيضاً من أجل ضرب الأوضاع المعيشية للمواطنين، كي يتخلّوا عن المشاركة في فعاليات الانتفاضة، أو دعمها. ومن هنا جاءت حوادث الخليج لتزيد في تعقّد وصعوبة الأمور، ولتحمّل المواطنين الفلسطينيين أعباء اقتصادية جديدة.

وتقفز الى الأذهان اسئلة عديدة في ضوء تلك الحوادث، أهمها: ما مصير الصادرات الصناعية والزراعية الى الدول الخليجية؟ ما تأثير الأزمة في تحويلات الفلسطينيين العاملين في الكويت؟ ما مصير المشروعـات المختلفـة، في ظل الوضع الجديد؟ ما مستقبل المساعدات الخليجية والمنظمات الدولية للفلسطينيين؟ ما تأثير الأزمة في سوق العمل الفلسطيني والبطالة المتوقعة؟ ما تأثير الأزمة في قيمة الدينار الاردني؟

وعلى الرغم من قلّة المعلومات المتوافرة عن حدود الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة، مما يحدّ من القدرة على رسم صورة دقيقة شاملة للخسائر الناجمة عن أزمة الخليج، خاصة وان نتائج الأزمة، على الصعيد الاقتصادي، لن تظهر حالاً، بل بعد بضعة شهور، الّا ان ذلك لا يحول دون محاولة تقدير هذه الخسائر.

قبل، وبعد، الازمة

لقـد احـدث الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منذ العام ١٩٦٧، تغييرات جذرية في بنية اقتصادهما، واصبح في حالة تبعية شديدة للاقتصاد الاسرائيلي؛ واصبحت التبعية ذاتها اداة لاضعاف النمو الاقتصادي وتشويه البنية الاقتصادية، وبالتالي أداة لتقليص القدرة الانتاجية.

وفي محـاولة لوصف الاوضـاع الاقتصـاديـة تحت حكم الاحتـلال الاسرائيـلي، كتب سيفر